التقدم المحرز في تنفيذ
إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرين عاما

اجتماع فريق الخبراء لمراجعة التقرير الإقليمي: أيلول /سبتمبر 2019

توصيات المراجعة

الجلسة الثامنة

الدروس المستفادة ذات البعد الإقليمي

الأولويات الإقليمية والوطنية

التوصيات

الدروس المستفادة ذات البعد الاقليمي

1) التشريعات وحدها لا تكفي ويجب إتباع نهج شامل ومتناسق للقضاء على التمييز ضد المرأة قائم على مبادئ حقوق الانسان ويطبق برامج تتعامل مع كل مراحل دورة حياة الإناث.
2) التدخلات الحكومية وحدها لا تكفي ويجب اتباع نهج تشاركي وتوفير بيئة تمكينية لمنظمات المجتمع المدني وافساح المجال للمبادرات وللابتكارات النابعة من البيئة المحلية لتمكين النساء والفتيات ولتحقيق المساواة بين الجنسين.
3) التعليم والتدريب وحده لا يكفي لتمكين النساء والفتيات ويجب إزالة كافة العوائق التي تميز ضد المرأة في الحصول – أسوة بالرجل - على عمل بأجر وفي الترقي وفي تقلد المناصب الرئيسية في المجال السياسي وفي أعمال القضاء وفي مجال الأعمال.

4) برامج الحماية الاجتماعية الموجهة للنساء وحدها لا تكفي ويجب تطبيق حزمة متكاملة من السياسات لمساندة النساء والفتيات تتلافى التعامل مع الأعراض والتغاضي عن المسببات.
5) بدون توافر منظومة متكاملة من إحصاءات المساواة بين الجنسين لا يمكن توثيق النجاحات وتحديد الإخفاقات ورسم السياسات ووضع الأولويات.
6) الإنجازات التي تعكسها متوسطات أحادية البعد يتم قياسها على المستوى الوطني لا تُغني عن تحقيق عدالة التنمية ولا تحقق بالضرورة عدم تخلف كل النساء والفتيات عن الركب.

7) النساء والفتيات أكثر تضرراً جراء اندلاع الصراعات والحروب وجراء وقوع المخاطر البيئية وجراء تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التي اتجهت لتقليل الانفاق الاجتماعي ولتقليص التشغيل في القطاع الحكومي والعام.

الأولويات الإقليمية والوطنية

حتى تقترب الدول العربية من تحقيق الأهداف الاستراتيجية لمنهاج عمل بيجين وحتى تمضي قدماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 لاسيما ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، يقترح إعطاء المجالات التالية أولوية خلال السنوات الخمس القادمة:

1) استكمال التشريعات والسياسات ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين للتأكد من شمولها لـ:
   - كل جوانب المساواة بين الجنسين،
   - حماية النساء والفتيات من كافة أنواع العنف،
   - عدم تخلف أي شريحة اجتماعية أو مكانية من النساء والفتيات عن ركب التنمية المستدامة.

2) المضي قدماً في جهود التمكين الاقتصادي للمرأة العربية واستثمار التقدم المحرز في مجال التمكين المعرفي خلال السنوات الماضية إلى قوة دفع لاقتصاديات الدول العربية.
3) حماية الشرائح المهمشة والأولى بالرعاية من خلال مسارات متوازية تتضمن برامج الحماية الاجتماعية وبرامج التمكين الاقتصادي والذي يشمل إتاحة تعليم جيد للفتيات وخلق فرص عمل للشابات.
4) تقوية الإطار المؤسسي من خلال توفير مزيد من الموارد للآليات الوطنية المعنية بتحقيق المساواة بين الجنسين وللمؤسسات والجمعيات العاملة في مجالات حقوق المرأة والتمكين الاقتصادي والسياسي للنساء والفتيات مع تعميق العمل على المستوى المحلي.

5) استكمال بيانات واحصاءات المساواة بين الجنسين من حيث:

- محتوى البيانات لحساب المؤشرات المعبرة عن منهاج عمل بيجين ومؤشرات التنمية المستدامة المتصلة بالمساواة بين الجنسين،
- تغطية الشرائح الاجتماعية والمكانية المختلفة لاسيما الفئات المهمشة واللاجئين والمهجرين،
- انتظام دورية جمع البيانات والشفافية في إتاحتها.

التوصيات

1) السياسات والبرامج المراعية للمساواة بين الجنسين
2) حتى لا يتخلف أحد عن الركب
3) حماية النساء والفتيات من العنف بكافة أنواعه
4) حوكمة منظومة المساواة بين الجنسين
5) بيانات واحصاءات المساواة بين الجنسين

السياسات والبرامج المراعية للمساواة بين الجنسين

1) ينبغي أن تعمل الدول على توطين الالتزامات العالمية للمساواة بين الجنسين عن طريق دمجها في خطط التنمية الوطنية والسياسات والتشريعات والأطر ذات الصلة، وأن تطبق الآليات المناسبة لتطبيق البرامج والتدخلات على المستوى اللامركزي/المحلي كلما كان ذلك ممكناً، وأن تضع هدف المساواة بين الجنسين في بؤرة الاهتمام عند تصميم وتنفيذ البرامج التنموية على المستوى الوطني وعلى المستوى المحلي.

2) وضع استراتيجيات فعالة للوصول إلى النساء والفتيات الأشد تهميشاً والتعاون في ذلك مع الباحثين ومنظمات حقوق المرأة لتحديد الفئات المهمّشة من النساء والفتيات ولتصميم التدخلات المناسبة لكل فئة وتخصيص الموارد لتنفيذ هذه البرامج.

3) تحقيق العدالة بين الجنسين في النفاذ للعمل اللائق ولفرص الترقي ولتقلد المناصب التنفيذية العليا في المؤسسات الحكومية مع وضع التشريعات والحوافز التي تضمن تحقيق ذلك في القطاع الخاص وفي القطاع الأهلي، بما في ذلك مجالس إدارات المؤسسات والشركات.

4)مساندة المرأة في القيام بدورها المزدوج الوظيفي والأسري المتصل بأعمال الرعاية والعمل غير مدفوع الأجر ويشمل ذلك تحفيز الرجال والفتيان على زيادة مساهمتهم في هذه الأعمال وتهيئة البيئة المساندة لعمل النساء (دور الحضانة) وتطوير أنظمة العمل (العمل المرن والعمل من المنزل).

5) تكامل سياسات الحماية الاجتماعية على نحو يحقق التحول من الحماية إلى التمكين ويأخذ في الاعتبار منظور التمييز الإيجابي تجاه النساء والفتيات.
6) تجاوز النهج المنعزل والتناول الجزئي والموسمي لقضايا المساواة بين الجنسين واتباع نهج يتسم بالترابط والاتساق والتكامل ويركز على شمولية حقوق الانسان وعدم قابليتها للتجزئة.

حتى لا يتخلف أحد عن الركب

1) تصميم البرامج التنموية بحيث تأخذ في الاعتبار مدى استهدافها الشرائح الاجتماعية الأضعف والأولى بالرعاية ويشمل ذلك الفئات التالية: المرأة المعاقة - المرأة الفقيرة - المرأة المعيلة - المرأة المسنة - المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي - عاملات المنازل والعاملات بدون مظلة حماية اجتماعية ويقترح في هذا الصدد أن تعتمد الحكومات معيار لتحديد أولويات المشروعات يعتمد على مدى تلبية البرامج التنموية لاحتياجات هذه الفئات.

2) تحديد الشرائح الاجتماعية الأضعف والأولى بالرعاية من خلال أسلوب تشاركي واعتماد هذه الشرائح بديلاً عن التحليل التصنيفي احادي البعد عند إجراء دراسات تشخيص الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وعند تقييم آثار التمييز المتعدد ضد النساء والفتيات.

3) إعادة توزيع الموارد المتاحة على نحو يضمن حصول هذه الشرائح على نصيب عادل يحقق تنمية مستدامة احتوائية تضمن ألا يتخلف أحد عن الركب.

4) ضمان الحد الأدنى من الحماية والرعاية الأساسية للنساء والفتيات اللاجئات والنازحات واتخاذ الإجراءات والتدابير التي تضمن لهن حياة كريمة آمنة.

حماية النساء والفتيات من العنف بكافة أنواعه

1) سن قوانين للحماية من العنف بكافة أنواعه بما في ذلك العنف الأسري في الدول التي لم تصدر مثل هذه القوانين وتعديل أو إزالة جميع الأحكام المخالفة في القوانين الأخرى.
2) تفعيل التشريعات الخاصة بحماية النساء والفتيات من خلال اتخاذ التدابير الوقائية لمنع العنف بكافة أنواعه وتوفير التدريب المتخصص للعاملين في هذا المجال وتأمين حصول كل النساء والفتيات اللاتي يقاسين من العنف على الحماية والرعاية طويلة الأمد لضمان تعافيهن ودمجهن في المجتمع وضمان تنفيذ التشريعات المتعلقة بمنع العنف ضد النساء والفتيات وإنفاذها وضمان عدم إفلات الجاني من العقاب.
3) الترويج للقيم المناهضة للعنف ضد النساء والفتيات وتوفير آليات الرصد وتقديم المعلومات الداعمة.

حوكمة منظومة المساواة بين الجنسين

1)دعم الآليات الوطنية للمساواة بين الجنسين وتوفير الموارد لها للقيام بدورها على المستوى الوطني والجهوي وتحقيق التواصل بينها وبين الحكومات والمجالس النيابية ومنظمات حقوق المرأة ووسائل الاعلام ومراكز الدراسات.

2)توفير بيئة تمكينية لمنظمات حقوق المرأة ومنظمات المجتمع المدني لإجراء تقييماتها الخاصة للتقدم على الصعيد الوطني والجهوي ويشمل ذلك دعمها بالموارد والمعلومات.

3) إنتاج كافة المؤشرات الإحصائية التي تقيس التقدم المحرز في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بشكل دوري وبمستوى التفصيل الكافي لتمثيل الشرائح الأضعف وإتاحة هذه المؤشرات لكافة الشركاء.

4) دعم المبادرات التي يقودها المواطنات / المواطنون لتطبيق أساليب غير تقليدية للمساواة بين الجنسين ولرصد التمييز ضد النساء والفتيات وتشجيع قصص النجاح والنماذج المضيئة في مجال تمكين النساء والفتيات.

بيانات واحصاءات المساواة بين الجنسين

1) قيام الدول بعمل تقييم لإحصاءات المساواة بين الجنسين للتعرف على الفجوات القائمة على المستوى الوطني وعلى المستوى المحلي وعلى مستوى الشرائح الاجتماعية لاسيما من المجموعات الأشد تهميشاً، وادماج هذا التقييم في الاستراتيجية الوطنية للإحصاء التي يتولى تنفيذها النظام الاحصائي الوطني والذي يضم كل الشركاء الحكوميون وغير الحكوميين من منتجي ومستخدمي البيانات، ويشمل هذا التقييم تحديد الفجوات المعلوماتية والاحتياجات من الموارد المادية والبشرية ويتناول ترتيب الأولويات للاسترشاد بها في تخصيص الموارد.

2) استكمال منظومة البيانات والإحصاءات التي تسمح بتقييم مدى الإنجاز المتحقق في تنفيذ منهاج عمل بيجين وفي تحقيق أهداف أجندة التنمية المستدامة لعام 2030، وذلك من خلال المسارات المتوازية التالية:

a. جمع ونشر بيانات غير متوفرة حالياً وتتصل بالموضوعات التالية:

i. استخدام الوقت والعمل غير مدفوع الأجر وأعمال الرعاية

ii. العنف ضد النساء والفتيات بكل أنواعه بما في ذلك العنف الأسري

iii. عمل المرأة في القطاع غير الرسمي

iv. أوضاع النساء والفتيات المهمشات واللاتي يعشن في أوضاع سيئة ويشمل ذلك المرأة المعاقة والمرأة المسنة.

b. القيام بمسوح خاصة بأوضاع النازحات واللاجئات والمهجرات للتعرف على الاحتياجات الإنسانية ولتقييم الخدمات الأساسية المقدمة على نحو يسمح بحساب مؤشرات تفيد في صنع السياسات وفي تخصيص الموارد للتعامل مع قضايا النزوح واللجوء والهجرة القصرية على المستوى الوطني والإقليمي.
c. القيام بمسوح وطنية عن أوضاع النساء والفتيات يتناول الجوانب المختلفة المتصلة بالمساواة بين الجنسين والذي يسمح بربط المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية بخصائص النساء والفتيات، كما يسمح بالتعرف على ديناميكية العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة وتأثيراتها على المساواة بين الجنسين عبر دورة حياة الإناث.

d. توظيف أفضل للتعدادات والمسوح القائمة للحصول على تقديرات لمؤشرات متصلة بالمساواة بين الجنسين ويشمل ذلك مؤشرات العمل اللائق والأنواع الحديثة من التشغيل (العمل عن بعد والعمل من المنزل) والزواج المبكر.
e. استخدام أفضل للسجلات الإدارية الحكومية وغير الحكومية وإنتاج ونشر بيانات للجنسين ويشمل ذلك بيانات حول: العاملون حسب المستوى الوظيفي، الحاصلون على ترقيات إلى مناصب قيادية، الرؤساء التنفيذيون وأعضاء مجالس إدارات/امناء الهيئات العامة والشركات الخاصة ومؤسسات النفع العام والجمعيات الأهلية والنقابات والنوادي الرياضية، الحاصلون على قروض من الصناديق الحكومية والبنوك الخاصة، العاملون في القضاء والشرطة، إنتاجية العامل حسب القطاعات، أعضاء المجالس المحلية، ...

f. جمع بيانات بصفة دورية ترصد الاتجاهات نحو دور المرأة في المجال العام وتطورها عبر الزمن وتفسر منظومة القيم الثقافية التي تدعم التمييز ضد النساء والفتيات.

3) بناء القدرات الوطنية في مجال إحصاءات المساواة بين الجنسين ويشمل ذلك:

a. بناء القدرات التحليلية في الأجهزة الإحصائية والآليات الوطنية لتمكين المرأة والمؤسسات الاكاديمية
b. بناء المعارف والمهارات المتصلة بجمع بيانات المساواة بين الجنسين في الأجهزة الإحصائية والآليات الوطنية لتمكين المرأة والوزارات والجمعيات الأهلية والقطاع الخاص مع مراعاة أن يتم ذلك على المستوى الوطني وعلى المستوى المحلي أيضاً
c. بناء القدرات البشرية في مجال تصميم ونشر الإحصاءات باستخدام التقنيات والوسائط الحديثة.

4) توظيف التقنيات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (بما في ذلك تطبيقات المحمول) لإنتاج وإتاحة إحصاءات المساواة بين الجنسين بتكلفة أقل مع الحفاظ على جودة البيانات وشمولها، وإطلاق العنان للابتكارات الفردية في هذا المجال والاستثمار في تنميتها.